

الاقتصاد العالمي في مواجهة الازمات باستخدام السياسة المالية
(جائحة كوفيد-19 كورونا نموذجاً)

الباحثة لمى عبد اللطيف محمد علي

أ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

الاقتصاد العالمي في مواجهة الازمات باستخدام السياسة المالية (جائحة كوفيد-19 كورونا نموذجاً)¹

The global economy in the face of crises using fiscal policy
(COVID-19 pandemic as an example)

أ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي
Prof. D. Ali Abed Mohammad Al-Rawi

الجامعة العراقية-كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
تاريخ النشر: 2023/6/30

الباحثة لى عبد اللطيف محمد علي
Luma Abdel Latif Mohamed Ali

الجامعة العراقية -كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
تاريخ القبول: 2022/12/5

المستخلص

تمثلت الازمة الصحية بتفشي فيروس كورونا في العالم بداية عام (2020) والتي أدت إلى تداعيات اقتصادية عالمية، فقد انخفض وتباطأ النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الاجراءات الاحترازية الصحية المفروضة من قبل الدول، وتأثر الاقتصاد العالمي بشكل سلبي، حيث تعطلت قطاعات الانتاج وارتفعت معدلات البطالة وتكبدت معظم القطاعات الاقتصادية العالمية خسائر بمليارات الدولارات، وانخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي، وتأثرت الدول التي تعتمد على مورد واحد بشكل كبير، خاصة تلك التي تعتمد على إيرادات صادرات النفط الخام بنسبة كبيرة. إن انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة خلال عامي (2019 و 2020) نتيجة حرب الاسعار، وأزمة جائحة كورونا أدت إلى تخفيض الطلب على مصادر الطاقة، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها، نتيجة غلق أماكن العمل وفرض حظر للتجوال. من أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي إن جائحة كورونا تسببت بانخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم وحصول انكماش اقتصادي وتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي، أما أبرز التوصيات فكانت توسيع النشاطات الائتمانية الموجهة للاقتصاد الحقيقي باعتباره الركيزة الوحيدة لخلق الثروة بدلا من اقتصاد المضاربة، وتنشيط عمل القطاعات الإنتاجية المحلية الأخرى الصناعية والزراعية والسياحية وعدم الاعتماد على قطاع واحد مثل القطاع الاستخراجي لأنه معرض لصدمات وتقلبات في الأسعار وهذا الامر يؤثر على الإيرادات المالية للبلد ومن ثم على معدلات الانفاق

الكلمات البالة: الازمات الاقتصادية، كوفيد-19 كورونا، مواجهة الازمات

Abstract

The health crisis was represented by the outbreak of the Corona virus in the world at the beginning of the year (2020), which led to global economic repercussions. Most of the global economic sectors lost billions of dollars, the global economic growth rate decreased, and countries that depend on one resource were greatly affected, especially those that depend on the revenues of crude oil exports to a large extent. The decline in oil prices and exported quantities during the years (2020 and 2019) as a result of the price war and the Corona pandemic crisis led to a reduction in demand for energy sources, which led to the collapse of global oil prices to their lowest level, as a result of closing workplaces and imposing a curfew. One of the most prominent conclusions reached by the research is that the Corona pandemic caused a decrease in the rate of GDP in most countries of the world, an economic downturn and a decline in the global economic growth rate. The expansion of credit activities directed to the real economy as the

only basis for creating wealth instead of a speculative economy, and activating the work of other local productive sectors, industrial, agricultural and tourism, and not relying on one sector such as the extractive sector because it is subject to shocks and fluctuations in prices and this affects the financial revenues of the country and then on spending rates.

Keywords: economic crises, Covid-19 Corona, confronting crises

مقدمة

تعد الأزمات الاقتصادية والمالية من المواضيع الهامة والتي يجب دراستها بدقة والأزمات كانت سبباً في انهيار الكثير من الشركات والمنظمات والدول، وتسببت بأضرار كبيرة وتشريد أعداد كبيرة من العمال وتسبب اضراراً اجتماعية تفوق كثيراً الأضرار الاقتصادية، فالأزمات التي تحدث على المستوى الفردي يمكن تدبرها بشكل وبأخر، فإن احتاج شخص ما لسيولة فقد يقترض ويبيع ما عنده . انطلقت بعض نظريات وآراء الاقتصاديين من إن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وإن الاستثناء هو الأزمات، لكن وتيرة الأزمات المالية المتكررة وتلاحقها عالمياً تعارضت مع ذلك حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية ، وصار الاستثناء هو الاستقرار وهذا لما شهده تاريخ دول العالم من أزمات اقتصادية كل أزمة تختلف عن الأخرى وتتعدد أنواعها وتنوع حسب المواقف والأحداث التي تنشأ بسببها تبدأ كأزمات إقليمية تصيب أسواقاً واسعة، ثم غالباً ما تتحول إلى أزمات عالمية كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثلاثينيات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية، ثم ما تلبث أن تنتقل إلى باقي دول العالم.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة الدراسة

إن الازمات ومنها ازمة (كوفيد-19) تؤثر على الاقتصاد العالمي وتسبب اضطراب حاد ومفاجئ في بعض المتغيرات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها:

خلف فيروس كورونا آثاراً كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم مازالت تبعاتها إلى يومنا هذا، سيكون التعافي منها متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وقتاً أطول لتعويض ما نجم عن الجائحة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الأزمات الاقتصادية والمالية ومواجهتها وعلاج الأزمات وتحديد التداعيات التي أدت إلى حدوث جائحة (كوفيد-19) ومن ثم بيان تبني الحكومات للحد من هذه الأزمة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من محاولة التقليل من آثار الأزمات الاقتصادية والمالية وكيفية التعامل مع هذه الأزمات، فقد تعددت الأزمات المالية والاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، مما أثر تأثيراً واضحاً على مجريات أحداث النشاط الاقتصادي في دول العالم كافة سواء المتقدمة أو النامية، وفي ظل العولمة أصبحت تلك الدول واقتصاداتها جزءاً لا يتجزأ من دائرة الأزمات واضطراباتها، وقد كانت أبرز هذه الأزمات الدولية المعاصرة الازمة الصحية التي اجتاحت العالم بسبب تفشي وباء اصاب الدول وأدى إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة كادت تؤدي بالاقتصاد العالمي نحو الهاوية وهو(كوفيد -19) أو ما يسمى جائحة كورونا

منهج البحث

من أجل التأكد من فرضية البحث وتحقيق أهدافه، تم الجمع بين أسلوب التحليل الاستقرائي بالأسلوب الوصفي من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث والرسائل والانتريبت وتحليل البيانات للمتغيرات قيد البحث وتتبع تطوراتها من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة للوصول الى نتائج معينة.

تناول المبحث الأول منهجية البحث، فيما تناول المبحث الثاني الإطار النظري للازمات الاقتصادية، في حين جاء المبحث الثالث ليتضمن أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) كأحد الازمات المالية المعاصرة، ثم الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني: الإطار النظري للازمات الاقتصادية

أولاً: مفهوم الأزمة

تعرف الأزمة بأنها " لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية سيئة تهدد مصير الدول التي تتعرض لها، وتضع صعوبات كبيرة أمام صناع القرار في ضوء زيادة مستوى حالة عدم التأكد، وعدم توافر الكم والنوع الكافي من البيانات والمعلومات والمعرفة اللازمة والمطلوبة للتعاطي مع الواقع الحالي في ظل وقوع الأزمة".¹

أما من الناحية الاقتصادية فتعرف الأزمة بأنها "اضطرب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات والمتغيرات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى".² من الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي بأكمله مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي".³

بصورة عامة يقصد بالأزمة المالية الانهيار الشديد في أسعار الأصول، وفشل المؤسسات المالية وغير المالية، ومن ثم انخفاض كفاءة الأسواق في نقل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين الذين يمتلكون فرصاً استثمارية منتجة، وهو ما يسبب تدهوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، إذ تصبح الأزمة المالية متعددة عندما تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي ويخيم عليه الركود، وتبلغ الأزمة ذروتها بالانتقال إلى مرحلة الكساد. يشير هذا المفهوم إلى مفهوم مركب لطبيعة الأزمة المالية والاقتصادية، حيث تكون الأزمة مالية أولاً، ثم تتطور لتصبح أزمة اقتصادية، أو ربما يحدث العكس، حيث تبدأ بأزمة اقتصادية وتنتهي إلى أزمة مالية، وعلى أية حال، فإن هذا الفهم المركب للأزمة يتسم بوجود أثر التعدي أو الانتقال، والذي يجعل الأزمة تتحول من قطاع إلى آخر، كما أن آثار الأزمة تمتد جغرافياً إلى دول أخرى، كما اظهر التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية إن ازمات هذا النظام (في معظم الحالات) تبدأ بأزمة مالية وتنتهي إلى أزمة اقتصادية، وقد حدث العكس في فترات زمنية أخرى، لذا فإن تحديد طبيعة الأزمة يتطلب التمييز بين مفهوم الأزمة المالية ومفهوم الأزمة الاقتصادية، وبيان طبيعة التداخل بينهما.⁴

1. مفهوم الأزمة المالية

لا يوجد مفهوم محدد للأزمة المالية " fisical Crisis"، لكن يمكن تحديد مفهومها على أنها "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقار، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد وتصبح أزمة اقتصادية، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلاً، أو فقاعة مالية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً وهي تمثل بيع وشراء كميات كبيرة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل وبأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية".⁵

¹ د. يوسف أبو فار، إدارة الأزمات في المنظمات العامة والخاصة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 24

² يوجين فارجا، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، لبنان، 1975، ص: 126

³ Filebes.p. Crisis lommunication, lessons from 9\11, Harvard Business Review, December, p.103

⁴ أ.د محمد أحمد الافندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، 2020، ص: 15.

⁵ د. فريد كورتل، "الازمة المالية وأثرها على الاقتصادات العربية" مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص: 3، 2.

وتعرف كذلك بأنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف وتعتبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.¹

أو أنها تمثل " تغيرات مفاجئة تؤثر في السوق المالية وعملياتها وآثارها في الأمدن القصير والطويل، ولهذه التغيرات أسباب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وأحياناً قد تتجمع الأسباب المباشرة مع الأسباب غير المباشرة، والأزمة المالية عادةً ما تبدأ بأزمة نقدية ثم تتفاقم لتصبح أزمة مالية ثم تؤثر في بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية.²

أما صندوق النقد الدولي IMF فإنه يعرف الأزمة المالية " بأنها اضطرابات شديدة في الأسواق تؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي من خلال إضعاف قدرة الأسواق على العمل بفاعلية".³

وبشكل عام يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها : عبارة عن اضطرابات حادة ومفاجئة تصيب الكيانات المالية المتمثلة بأسواق المال، والعقارات، والمؤسسات المالية، أو عملة دولة، إذ تؤدي إلى فشل عدد كبير من المؤسسات المالية والغير المالية، والتي تهدد بانهيار النظام المالي بأكمله بناءً على ما سبق فإن للأزمة المالية خصائص يمكن إيجازها بالآتي⁴ :

- **المفاجأة :** تنسم الأزمات المالية بأنها تحدث بشكل مفاجئ، إذ إنه لا يمكن التنبؤ بها، مما يعني حدوث أمر غير متوقع يؤدي إلى إلحاق الضرر بالجانب الذي أصيب به.
- **نقص المعلومات:** وتعني شحة وعدم توفر المعلومات عن المتسبب بالأزمة، خصوصاً إذا حدثت لأول مرة ، فلا توجد معلومات كافية عن حجم الأزمة أو معلومات لإيجاد ضوابطها.
- **تصاعد الأحداث:** إن توالي الأحداث وتسارعها وتشابكها يضيق الخناق على من يمر بالأزمة.
- **فقدان السيطرة:** جميع أحداث الأزمات المالية وغيرها تقع خارج إمكانية السيطرة في الأجل القصير وربما خارج التوقعات.
- **حالة الذعر:** تصدر ردود أفعال وتفاعلات شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة وظهور حالة عدم الاستقرار والتوتر اتجاه الأزمة في الأجل القصير.
- **غياب الحل الجذري السريع :** لا بد للمتعرض للأزمة على المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً، وذلك لعدم معرفة الحل الكلي والجذري لهذه الأزمة .

2. مفهوم الأزمة الاقتصادية

اختلف الاقتصاديون حول إعطاء مفهوم واضح وصرح للأزمة الاقتصادية والتي يمكن تحديد مفهومها على أنها " اضطراب في الحالة الاقتصادية أو في التوازن الاقتصادي ، أي أنه يكون لدينا نمو اقتصادي ضعيف ويصاب النمو الاقتصادي في هذه الحالة بالانكماش والكساد، الأمر الذي يعني الدخول في الأزمة أو ربما يحدث التضخم أو التضخم الركودي".⁵

كما يمكن تعريفها على أنها "خلل مفاجئ يطرأ على التوازن في أحد أو مجمل الأنشطة الاقتصادية في اقتصاد ما أو في عدة اقتصادات وتطلق بصورة عامة على مجمل الخلل الناشئ من انعدام التوازن بين العرض والطلب".¹

¹ فريد كورتل وكمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، وأسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، 2009، ص: 6

² د. سرمد كوكب الجميل، " التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات "، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص 409:

³ Internatoinal Monetary Fund "IMF" World Economic Outlook "Financial Crises: Causes and Indicators،A Survey by the staff of the Internatoinal Monetary Fund" International Monetary Fund. Research Dept.،Washington D.C.; IMF Publications،May 1998،p: 75

⁴ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 20، 21.

⁵ حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2006، ص: 20، 19.

يقصد بها أيضا إنها" عبارة عن جمود اقتصادي أو ركود في الدورة الاقتصادية".² كما تعرف على إنها" حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية للاقتصاد أو لإقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتبين بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية، وانخفاض القدرة الشرائية".³ كما يمكن تعريفها على إنها : أزمة تصيب جوانب الاقتصاد الحقيقي، وهي عبارة عن انقطاع في المسار التصاعدي للنمو الاقتصادي، وانعكاس اتجاهه ليدخل في حالة تباطؤ وركود، إذ يؤدي إلى ارتفاع حاد في البطالة وتراجع للقدرة الشرائية أو ربما قلة الطلب الكلي وشيوع ظاهرة الفقر. مما تقدم فإن للأزمة الاقتصادية خصائص تتمثل بالآتي⁴:

أ. سمات الانكماش الاقتصادي

- إفلاس العديد من المنشآت الاقتصادية.
- تراجع الطلب على القروض الاستثمارية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتقليص هامش الربح.
- وجود فائض في الإنتاج يصعب تصريفه بسبب تراجع الطلب على الاستهلاك.
- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف الاستثمار.
- جمود اقتصادي وضعف القدرة الشرائية للأجور.

ب. سمات الكساد الاقتصادي

- لجوء المنشآت الاقتصادية إلى تخفيض إنتاجها بسبب ارتفاع مخزونها من السلع.
- تقليص الطلب على الاستهلاك بسبب انخفاض القدرة الشرائية لمعظم الدخل وشيوع البطالة والفقر.
- تخفض المؤسسات التي تنجو من الإفلاس لأعبائها والعمل على تحسين منتوجها.
- انخفاض الإنتاج مما يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتحول معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية إلى معدلات نمو سلبية.

ثانياً: أسباب حدوث الأزمات

رغم اختلاف الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الأزمات ويمكن تلخيصها بالآتي:

1) عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي:

تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية فيصعب على عملاء المصارف العاملين بالنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون، كما تعد التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي التي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فإن التقلبات في معدلات التضخم والتي تعد عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة، فضلاً عن ذلك يعد الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث الأزمة المالية في العديد من الدول النامية⁵.

¹ عمر يوسف عبد الله عابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، اردن، 2011، ص:17.

² محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2003، ص:55.

³ عبد الرزاق سعيد، الأزمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي، ط1، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 9.

⁴ سوسن سالم الشيخ، إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، مصر، 2003، ص:12.

⁵ ممدوح زيدان، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 11.

(2) سياسات سعر الصرف:

تعد الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مقرض الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية، حيث يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الاجنبي وحدثت أزمة نقص العملة الصعبة، مثال ذلك حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم النقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة على النظام المصرفي¹.

(3) اضطرابات القطاع المالي:

يمكن تلخيص أبرز الاضطرابات في القطاع المالي بالآتي²:

- أ. **عدم تلاؤم موجودات ومطلوبات المصارف :** تظهر هذه المشكلة بسبب التوسع في منح القروض، وعدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، وقد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية، وعدم التلاؤم أيضاً بالنسبة لفترات الاستحقاق.
- ب. **تحرر مالي غير وقائي:** إن التحرر المتسارع غير الحذر للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، قد تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، فمثلاً عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة كما يسبب لها التحرر المالي ضغوطاً تنافسية نتيجة دخول مصارف أخرى الى السوق المالي.
- ج. **تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان :** في الكثير من الاحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية وأقاليم جغرافية في إطار خطة للتنمية أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية وفي حالة الأزمة قد يعاد النظر بتفاصيل هذه السياسة.
- د. **ضعف النظام المحاسبي والتنظيمي:** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية، وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسال المصرف.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلاً بشكل يقيني ، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، بل إن هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بزيادة مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج المستخدم هو بناء نظم للإنذار المبكر ، والتي تعد أداة دائمة ومستقرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة ، وتقوم بالتعرف باحتمال حدوثها في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات ، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموماً بالآتي³:

- 1) التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- 2) التعرف على المواقع داخل المؤسسات التي يحتمل أن تكون فيها مشاكل أو تقع فيها بعض الاختلالات.
- 3) المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.
- 4) الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.

¹ فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص: 208.

² كمال رزق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن، 2009، ص: 14.

³ دغنوش، منى، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 6.

هناك العديد من المخاطر في أنشطة المصارف ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان والسيولة، إضافة لمخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال، ويساعد الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن وتجنب هذه المخاطر، ويمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمات أو هزات في سوق الأوراق المالية والأسهم والعملات في صنفها كالاتي¹:

(1) المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية: وهي تتضمن

- ارتفاع معدلات التضخم
- نمو سريع في التدفق النقدي
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات
- عجز مالي متزايد
- ارتفاع معدلات التبادل التجاري بالنسبة للاتجاه السائد
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي
- ارتفاع معدل الأسعار والارباح
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة

(2) المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية : وتتضمن

- إطار ضعيف في الجهاز الإداري للإشراف على أسواق المال وقطاعات المصارف
- غياب الشفافية والافصاح عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية
- ارتفاع قيمة الديون الخارجية قصيرة الاجل
- ارتفاع معدلات التغير للديون الخارجية
- سيطرة بعض المؤسسات على الاسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في السوق
- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأوراق المالية
- انخفاض معدلات التبادل التجاري
- قطاع التصدير يصبح أكثر تركيزا
- ضعف الرقابة على دخول السوق والخروج منه

¹ محمد زيدان وعبد الرزاق جبار، دور البنوك المركزية في معالجة الازمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الدولي الرابع الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الجزائر، 2009، ص: 3.

المبحث الثالث: تداعيات أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي

شهد العالم مطلع عام (2020) واحدة من أخطر الازمات الصحية التي ذهب ضحيتها الملايين من الارواح، مما أدى إلى لجوء العديد من دول العالم إلى فرض إغلاق عام من أجل الحد من الانتشار السريع له ، الذي وصفه الكثير من الاقتصاديين بالإغلاق الكبير نظراً لطول مدته والقيود المفروضة على العديد من القطاعات الاقتصادية ، الأمر الذي أدى الى تراجع النمو في الاقتصاد العالمي خاصة في النصف الأول من عام (2020)، وما نجم عنها من آثار على الاقتصاد العالمي ، حيث سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية في العالم إلى إقرار جملة من التدابير بقصد التخفيف من حدة آثار تلك الازمة ، وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة إلا أن آثار الجائحة لا زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي ، خاصة في ظل استمرار تفشي هذا الوباء وظهور سلالات متحورة وهو ما قد يؤدي إلى استمرار تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي نتيجة لحالات الشك وعدم اليقين التي يعيشها العالم.

تعتبر الجائحة (pandemic) : عن إصابة عدد كبير من الأشخاص في مدة معينة ولكن في منطقة جغرافية واسعة أو جميع أنحاء العالم¹ ، والجائحة هي أعلى مستوى من الحالات الصحية العالمية الطارئة، وتدل على الأمراض المتفشية على نطاق واسع وتؤثر على العديد من مناطق العالم². تمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان، ويعد فيروس كورونا المستجد (MCRS-COV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل، ولقد أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا اسماً رسمياً للفيروس الجديد، واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينياً بفيروس كورونا الذي سبب تفشي متلازمة التهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في (2003)³.

أولاً: قنوات ومظاهر الصدمات الاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)

لم يقتصر تأثير جائحة كورونا على البشر فحسب، وإنما أثر أيضاً على النظام الاقتصادي العالمي بالكامل، الأمر الذي دعا العديد من المنظمات المهنية والشركات العالمية إلى قياس ودراسة الأثر المالي العالمي لهذه الجائحة على اقتصاديات تلك الدول، حيث أثارت جائحة كورونا العديد من المخاوف من حدوث أزمة اقتصادية بسبب القيود الناتجة عن تلك الازمة والمتمثلة بحظر السفر، العزل المنزلي، انخفاض عرض خدمات القوى العاملة، وكذلك انخفاض عمليات الإنتاج والتصنيع للسلع والمبادلة، وزيادة الحاجة للسلع الغذائية نتيجة حالة الذعر السائدة⁴. قامت الوحدات الاقتصادية بتعليق نسب مهمة من أنشطتها في معظم مدن العالم ، مما أثر سلباً على صادرات تلك الدول والأسواق العالمية التي يتم تداول المنتجات فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار هذه المنتجات بسبب نقص المعروض منها، خاصة المستلزمات الطبية المتعلقة بالوقاية من الإصابة بالجائحة، والتي يتم استيراد معظمها من الدول المصنعة الرئيسية⁵. سببت جائحة (كوفيد-19) العديد من الآثار السلبية في مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل واسع، ويرجع ذلك إلى سببين⁶:

1- كانت الإصابة بالمرض واسعة الانتشار وتصيب العنصر البشري بسن العمل، والذي يعبر عن رأس المال البشري الذي يعد العنصر الفاعل في النشاط الاقتصادي.

¹ عبد الكريم احمد قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2020، ص: 11.

² S.B. Fischer, R. (2020), *Explainer: What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak?* Retrieved 16 november 2020, from The Conversation: <https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-and-outbreak-133048>

³ خنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، نشرية الالكسو العلمية، 2020، ص: 16.

⁴ محمد زيدان ابراهيم ومحمد عبد المنعم زايد، الانعكاسات والاثار المحاسبية لازمة فايروس كورونا covid-19 - رؤية تحليلية من منظور محاسبي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية الإدارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، 2020، ص: 10.

⁵ Al-Masoodi, H.A.; Al-Kawaz, S.M.; and Abbas, A.A., (2020), "Accounting Readings During the Time of Covid-19", *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, V. 7, N. 5, P:158-166

⁶ حريد رامي، تأمين عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، مجلد 6، 2021، ص: 57، 58.

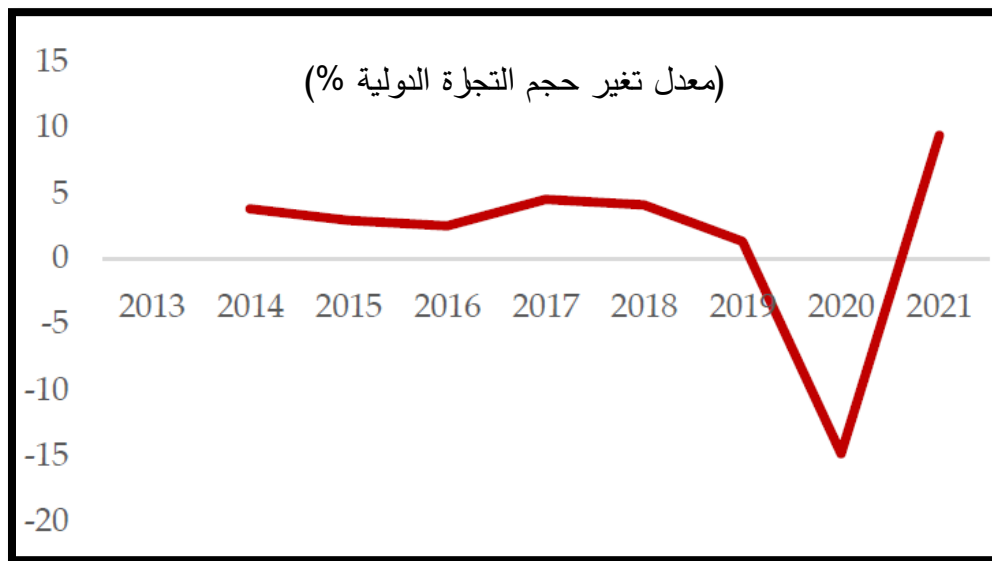
2- التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجم عنه من تسريح اليد العاملة، والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي والاستهلاك والإنفاق العام، والتي تؤدي بشكل عام إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

ثانياً: تداعيات جائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي هي أشد وطأة من الكساد العظيم الذي انفجر عام (1929)، فلأول مرة في التاريخ تواجه البشرية حالة من الإغلاق العام في جميع دول العالم، والانكماش الشديد في النشاط الاقتصادي في القارات الخمس.¹ نوجز فيما يلي أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي :

1. التجارة الدولية : تسببت جائحة كورونا المستجد في اضطراب في التجارة العالمية، مما أثر على العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، حيث أمرت العديد من الدول بالإغلاق المؤقت لمواقع الإنتاج غير الضرورية، ما تسبب في أزمة ركود سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إذ توقعت منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة في السلع بنسبة تتراوح ما بين (13 - 32 %) خلال عام (2020)، في حين كان متوقعاً تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين (21 - 24 %) في عام (2021)، شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية والسيطرة على معدلات تفشي المرض²، والشكل (1) يبين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال عامي (2020 و 2021).

الشكل (1) توقعات تطور مستوى التجارة الدولية لعامي 2020 و2021



¹ اتحاد المصارف العربية، سيناريوهات تأثير جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والعربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 473، 2020، ص: 20.

² صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020، ص: 7.

– صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، 2020، ص: 10.

– صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، 2020، ص: 10.

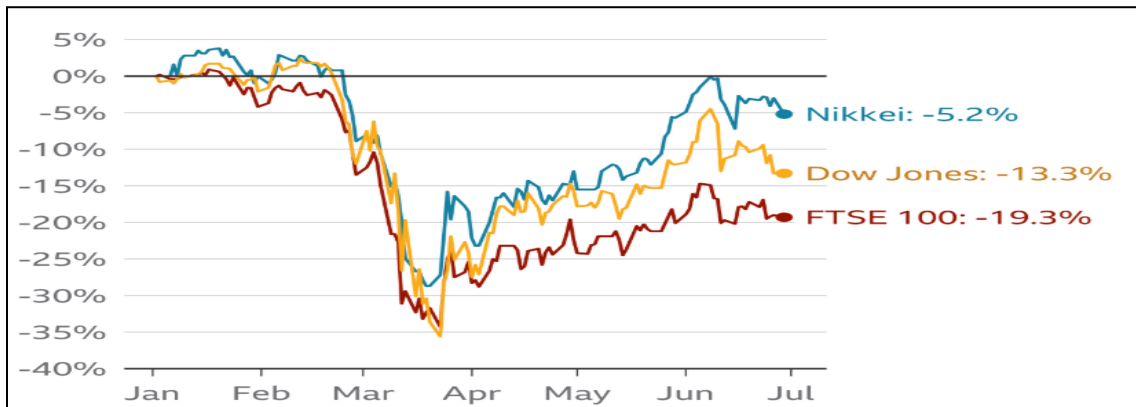
أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، انكماش حركة التجارة العالمية خلال عام (2020) بنسبة (15%) بسبب تداعيات جائحة كورونا، وأفاد التقرير أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الوباء أثرت بشكل كبير في التجارة العالمية خلال عام (2021) وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي عموماً، وفرضت أوضاعاً مالية صعبة على الشركات وسط بطيء وتوقف الإمدادات ومخاطر كبيرة، لا سيما خلال الربع الثاني الذي شهد ذروة الإغلاق، وأشار التقرير إلى انخفاض التجارة في السلع بنسبة (6 %) خلال عام (2020)، فيما تراجعت التجارة في الخدمات (16.5%)، وبين أن تأثير الجائحة على التجارة العالمية كان أشد خلال النصف الأول من عام (2020)، وحصل انخفاض في القيمة بنحو (15 %) ¹.

2. التأثير على الأسواق المالية

قامت الأسواق المالية بإعادة تسعير الفائدة بصورة مبالغ بها بالتزامن مع حدوث اضطرابات كبيرة ومفاجئة في النشاط الاقتصادي، مما سبب تفاقم التوترات المالية بسبب تزايد الطلب على الأصول الحالية من المخاطر، وارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة ندرة الائتمان، وقد يؤدي ارتفاع البطالة إلى تزايد مخاطر التوقف عن السداد، وتراجع المقرضون عن توفير الائتمان بدافع القلق من عدم تمكن المستهلكين والشركات من السداد، ومن الممكن أن يقوم الوسطاء بتصفية ما بحوزتهم من أصول بأسعار منخفضة، مما يسفر عن تفاقم اضطرابات السوق، وقد يزداد حجم الآثار من خلال الروابط المالية الدولية، وتشهد البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي بصفة خاصة توقفاً مفاجئاً وعدم انتظام في أوضاع السوق ².

تسببت جائحة كورونا في ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر بلدان العالم، كمقياس التقلب في سوق الأسهم، إذ سجلت الأسواق المالية هبوطاً حاداً في الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وشهدت الأوضاع المالية تشديداً كبيراً، مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعاً في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات، وهذا التشديد المرتفع والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي، وفي ضوء ذلك يتبين أن للسياسة النقدية دوراً هاماً، فبإمكان المصارف المركزية اتخاذ إجراءات سريعة للمساعدة على تخفيف حدة هذا التصدع للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة وتخفيض أسعار الفائدة، ومن ثم منع حدوث ضائقة ائتمانية محتملة ³. والشكل (2) يوضح انعكاسات جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية.

الشكل (2) انعكاسات جائحة كورونا على مؤشرات أسواق الأسهم العالمية خلال النصف الأول 2020



¹ طبيب أسامة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي - الآثار والإجراءات، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، 2022، ص: 84.

² صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمية، الاغلاق العام الكبير، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2020، ص: 2.

³ ادريان توبياس، الاستقرار النقدي والمالي اثناء تفشي فايروس كورونا، مقالات صندوق النقد الدولية، 2020.

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/11/blog030920-monetary-and-financial-stability-during-the-coronavirus-outbreak>

– Muhammad Suleman Nasir¹, Muhammad Qayyum Ahsan, Coronavirus pandemic and its impacts on the world's economy, Journal of Sustainable Tourism and Entrepreneurship (JoSTE), Vol 1, No 4, 2020, p: 327

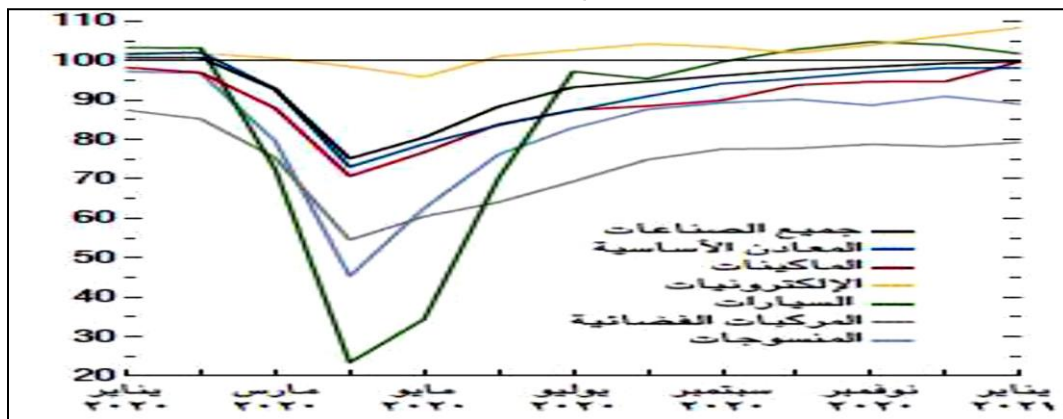
وحسب ما يبيّنه الشكل رقم (2) استعاد مؤشر نيكاي الياباني خسارته المسجلة في شهر مارس والتي تقدر بحوالي (28%) من قيمته مقارنة بما كان عليه بداية عام (2020) ليعود بعد فترة قصيرة في شهر حزيران من نفس العام الى نفس المستوى الذي كان عليه في بداية العام، ونتيجة لحالات الشك وعدم اليقين الذي تركته الجائحة والموجات المتكررة في نفوس المستثمرين اتجه المؤشر مرة أخرى نحو الانخفاض محققاً خسارة (5.2%) في تموز عما كان عليه في نفس العام. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتابت الأسواق المالية حالة من الهلع خاصة مع إعلان الاحتياطي الفدرالي قراره المفاجئ بخفض أسعار الفائدة بمقدار (0.5%) لحماية الاقتصاد الأمريكي، وقد سجل مؤشر داو جونز لصناعة النقل أسوأ انخفاض له عام (2020) إذ بلغ (13.3%). وبالنسبة للأسواق المالية الأوروبية فالوضع لا يختلف عن الأسواق الآسيوية والأمريكية حيث عرفت معظم المؤشرات الرئيسة لها تراجعاً حاداً وصلت إلى أدنى مستوياتها في شهر مارس، ومن هذه المؤشرات مؤشر (FTSE100) الذي يعد أهم مؤشر في بورصة باريس. فإذا ما تأملنا في الشكل (2) نلاحظ التراجع الكبير الذي عرفه مؤشر (FTSE100) والذي يقدر بحوالي (34%) في شهر مارس مقارنة بما كان عليه في بداية عام (2020)، لكن سرعان ما أخذ هذا المؤشر في التحسن مع نهاية شهر مارس، لكن الملاحظ أنه إلى غاية شهر تموز لم يعد حتى إلى المستوى الذي كان عليه في بداية العام مسجلاً تراجعاً (19.3%). من خلال ما سبق يتضح لنا التراجع الكبير الذي عرفته أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية نتيجة انتشار الوباء خاصة في نهاية الربع الأول من عام (2020) وهناك من يعزي أسباب هذا التراجع إلى ما يلي:

- 1- عدم اليقين المستمر الذي ينعكس على الفور في ثقة المستثمر بالسوق مما يؤثر بشكل مباشر في أسواق الأسهم.
- 2- الأداء الضعيف لبعض الشركات المقيمة بالأسواق المالية فمع بدء العديد من الدول فترات الحجر الصحي بدأت الشركات في تسجيل خسائر كبيرة في الأرباح هذا الأداء الضعيف هو سبب لتراجع أسهم تلك الشركات.
- 3- وفرة المعلومات على الرغم من معاناة المجتمع الدولي من العديد من الأوبئة على مر التاريخ، إلا أن تأثير الأسواق المالية بتلك الأوبئة لم يكن بالسرعة والتقلب الكبير الملحوظ في الوقت الراهن.
- 4- ارتباط الاقتصاد العالمي وانتقال تأثير الصدمات الاقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ارتباطاً مما مضى وأدى الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية إلى أن العالم أصبح بالفعل قرية صغيرة وسرعان ما تنتقل آثار الأزمة من دولة إلى أخرى تحت مسمى خطر انتقال العدوى.

3. قطاع الصناعات التحويلية العالمي

شهد قطاع الصناعة التحويلية العالمي انكماشاً حاداً في ربيع عام (2020)، على عكس ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية عام (2008)، لم يستمر التراجع طويلاً، بل شهدت الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة تعافياً متزامناً في النصف الثاني من العام نفسه، وقد جاء هذا التعافي نتيجة استئناف الانتاج عقب إجراءات الإغلاق وزيادة الطلب على المنتجات اللازمة لتسهيل العمل من المنزل ومعدات الوقاية. وقد شهدت بعض الصناعات تعافياً أكثر قوة من غيرها وكما مبين بالشكل (3) الاتي:

شكل (3) أثر جائحة كورونا على قطاع الصناعات التحويلية العالمي لعامي 2020-2021



- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة 2021، ص: 24

كان لمجموعة من العوامل الأخرى والمرتبطة بالطلب دوراً في هذا الصدد، بما في ذلك تحرر الطلب عقب إرخاء قيود الإغلاق نتيجة عوامل عدة أبرزها¹ :

- شهد الاتفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة ارتفاعاً كبيراً في الاقتصادات المتقدمة بسبب برامج الدعم من خلال سياسات الطلب وتراجع الاتفاق على الخدمات نتيجة الجائحة، إذ ارتفع نصيب السلع المعمرة من الاتفاق الاستهلاكي إلى حوالي (12 %) في الربع الثالث من عام (2020) مقابل (10,5 %) في العامين السابقين للجائحة، وتركزت زيادة الطلب في بعض البنود مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، وكان تعافي الاتفاق على السلع المعمرة أقل قوة في الأسواق الصاعدة ماعدا الصين.
- زيادة الطلب على بعض المنتجات، التي تشمل الإلكترونيات لتلبية متطلبات التحول العمل عن بُعد والتعلم الافتراضي، وكذلك معدات الوقاية الشخصية. وتمثل هذه القطاعات حوالي (10 %) من تعافي هذا القطاع.
- ساهم استمرار حالة عدم اليقين في إعاقه تعافي الاستثمار الخاص، لاسيما في قطاع الأجهزة والمعدات، مما أدى إلى تعافي محدود في إنتاج المكنات والسلع الرأسمالية الأخرى، وفي هذه القطاعات، لا يزال الناتج دون مستويات ما قبل الجائحة بحوالي (6 %) ماعدا صناعة المركبات الفضائية التي تراجعت عن مستوياتها في مرحلة ما قبل الجائحة بحوالي (20%)

4. المديونية العالمية

شهدت المديونية العالمية ارتفاعاً غير مسبوق خلال الربع الأول من عام (2020) عقب لجوء حكومات دول العالم إلى تبني حزم ضخمة للتحفيز الاقتصادي لمواجهة تفشي الجائحة، مما أدى إلى نمو كبير لمستويات الاقتراض الداخلي والخارجي في العديد من دول العالم، وبناءً عليه ارتفعت المديونية العالمية بنحو (2.1) تريليون دولار في شهر مارس من العام نفسه، أي ما يمثل أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في حجم الدين العام خلال المدة (2017-2019) (البالغة (0.9) تريليون دولار².

مع استمرار تفشي الجائحة، ارتفعت مستويات المديونية العالمية بنحو (24) تريليون دولار نهاية العام (2020) لتصل إلى (281) تريليون دولار، والتي تمثل نحو (355 %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو (35%) بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام (2008) والبالغ نحو (15 %) ³. وسجلت ارتفاعاً بنحو (4.8) تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من عام (2021) لتسجل مستويات قياسية بلغت (296) تريليون دولار، في حين تراجعت لأول مرة خلال الأرباع الستة السابقة لتصل إلى (353 %) مقابل (362%) نهاية الربع الأول من عام (2021) نتيجة لتعافي النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الناتج ما أدى إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في 51 دولة على مستوى العالم⁴.

بنهاية عام (2021) انخفضت مستويات المديونية العالمية إلى (303) تريليون، أي ما يمثل نحو (351%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁵. يعد تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، وتكمن خطورة مشكلة تراكم الديون العالمية في الارتفاع غير المسبوق في مديونية القطاع غير المالي، خاصة في اقتصادات السوق الناشئة، لقد تضاعفت مديونية القطاع غير المالي مقارنة بالمستويات المسجلة عام (2008)، في الوقت الذي تراجعت فيه مستويات جودة الديون، مما يعني تزايد المخاطر المالية، ومن ثم فإن أي تباطؤ في الاقتصاد العالمي أو تعمق موجات الركود الاقتصادي، يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة القطاع غير المالي في سداد ديونه.

5. الآثار على القطاع النفطي:

¹ صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة، 2021، ص: 24.

² صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، 2020، ص: 7.

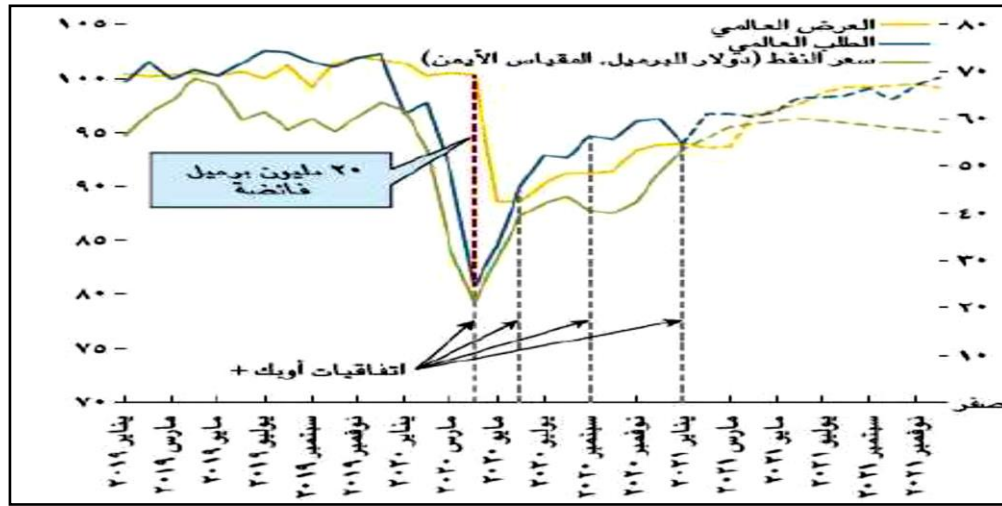
³ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، 2020، ص: 10.

⁴ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الخامس عشر، 2021، ص: 14.

⁵ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار السادس عشر، 2022، ص: 10.

شهدت أسواق النفط العالمية عام (2020) صدمات متزامنة في الطلب والعرض، إذ كان الطلب منخفضاً عام (2019)، إذ بلغت التقديرات (99.74) مليون برميل في اليوم وهو أقل من المتوقع البالغ (100.5) مليون برميل في اليوم، وفي الربع الأول من عام (2020) تعرض الطلب على النفط لصدمة قوية بسبب تفشي كوفيد-19 في الصين الذي يُعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار فأخفض سعر خام برنت إلى (58) دولار للبرميل في مطلع عام (2020)، وفي 9 مارس (2020) انهارت أسعار النفط إثر صدمة الامدادات التي نجمت عن خلاف بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وإعلانها عن زيادة في الإنتاج في إبريل (2020) فأخفض سعر خام برنت إلى أقل من (32.02) دولار للبرميل في 9 مارس (2020) وانخفضت الأسعار إلى أقل من (23) دولار للبرميل بنهاية الربع الأول من عام (2020) وإلى أقل من (15) دولار للبرميل بعد أسبوع، وفي النهاية تم إبرام اتفاقية في 12 إبريل (2020)، بتخفيض غير مسبوق في الإنتاج بمقدار (9.7) مليون برميل يوميا.¹

شكل (4) العرض والطلب على النفط في العالم (برميل يوميا بالملايين) للمدة (2019-2021)



- صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي الشرق الأوسط واسيا الوسطى، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2021، ص: 48.

تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، إذ أشارت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس عام (2020) إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا، ويعود ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية لاسيا وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة الاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كذلك تأثرت صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من الدول حول العالم وخاصة آسيا، فضلاً عن تأثر قطاع النقل النفطي مما أدى بتوقعات غير تفاؤلية بشأن إنتاج ونقل النفط العالمي، وتجدر الإشارة إلى أن سعر النفط الأمريكي (غرب تكساس الوسيط) سجل أدنى مستوى له تاريخياً، إذ انخفضت عقود النفط الخام الأمريكي بنسبة (94 %) وبلغت مستوى (1.04) دولار للبرميل، وبإكتشاف اللقاحات وظهور بوادر افراج الأزمة الصحية العالمية وعودة الرحلات الجوية وتخفيف القيود المفروضة على الحركة الدولية بصفة عامة عادت أسواق النفط العالمية للانتعاش خلال عام (2021)، إذ شهدت الأسعار ارتفاعاً ما بين (60-80) دولار للبرميل وهذا يعود لزيادة الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية نتيجة عودة النشاطات الاقتصادية الكبرى إلى طبيعتها في العديد من مناطق العالم، وهذا ما يوضحه الشكل (5) يوضح لنا تقلبات أسعار النفط العالمية.²

الشكل (5) تقلبات أسعار النفط قبل وخلال جائحة كورونا للمدة (2006-2021)



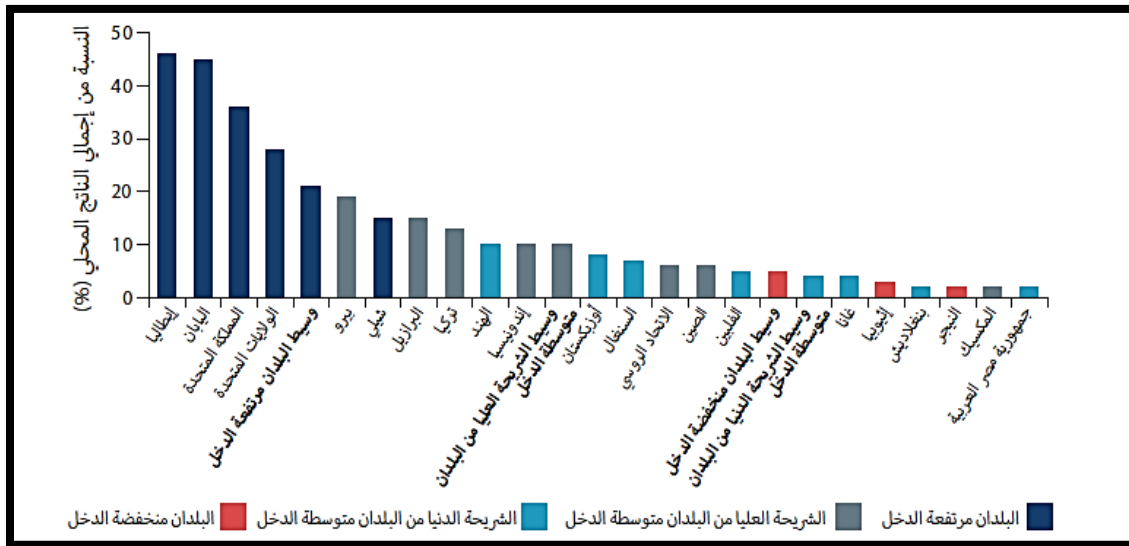
تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، مارس 2021، ص: 32.

نلاحظ من الشكل (5) أعلاه أن سعر النفط العالمي سجل أدنى مستوياته على الرغم من تعاقب أزمات اقتصادية عالمية، لكن الأثر المترتب على جائحة كورونا يبقى الأكبر على مر التاريخ.

المطلب الثالث: تبين سياسات الاستجابة والتعافي من الأزمة

تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات النقدية والمالية، والتي لم يتم استخدامها من قبل في الاقتصادات الصاعدة، أو إنها غير مسبقة على الإطلاق، فقد كانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي، ومن الأمثلة على ذلك تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية، إذ تباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق، ويعود ذلك في جانب منه إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل واجهت مصاعب كبيرة لتعبئة الموارد نظراً لارتفاع مستويات الدين الحكومي، ومحدودية القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان قبل وقوع الأزمة، ونتيجة لذلك كانت درجة الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيراً على نحو متماثل تقريباً في البلدان مرتفعة الدخل، وضعيفاً بشكل متماثل، أو لا توجد أي استجابة في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، وبسبب هذا التباين انعكست اختلافات ملحوظة في قدرة الحكومات في الإنفاق على برامج الدعم ورغبتها في ذلك، والشكل (6) يبين الاستجابة لأزمة كورونا على صعيد المالية العامة .

الشكل (6) الاستجابة لأزمة كورونا على صعيد المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة حسب شرائح الدخل



<https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19>. P:7.

يوضح الشكل (6) إجمالي الدعم على صعيد المالية العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، محسوباً على أنه مجموع "التدابير أعلى الخط" التي تؤثر على الإيرادات والنفقات الحكومية والإجمالي الفرعي لتدابير دعم السيولة، وإن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، حسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان، فضلاً عن برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات

والمصارف المركزية بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة، بما في ذلك تأجيل سداد الديون للأفراد والشركات، وعلى الرغم من أن هذه البرامج خففت من حدة مشكلات نقص السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها الأفراد والشركات، فقد أحدثت أيضاً نتيجة غير مقصودة تمثلت في إخفاء الأوضاع المالية الحقيقية للمقترضين، ومن ثم أدت إلى خلق مشكلة جديدة هي نقص الشفافية بشأن المدى الحقيقي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الاقتصاد.¹

الاستنتاجات

1. تسببت جائحة كورونا بانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم وحصول انكماش اقتصادي وتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي.
2. ساهمت الجائحة في زيادة الطلب على بعض المنتجات، التي تشمل الإلكترونيات لتلبية لمتطلبات التحول إلى العمل عن بُعد والتعلم الافتراضي، وكذلك معدات الوقاية الشخصية. وتمثل هذه القطاعات حوالي (10 %) من تعافي قطاع الصناعة التحويلية.
3. ارتفعت مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو (35%) بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام (2008) والبالغ نحو (15 %).
4. شهدت أسواق النفط العالمية عام (2020) صدمات متزامنة في الطلب والعرض، إذ كان الطلب منخفضاً عام (2019)، إذ بلغت التقديرات (99.74) مليون برميل في اليوم وهو أقل من المتوقع البالغ (100.5) مليون برميل في اليوم.
5. تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات المالية، والتي لم يتم استخدامها من قبل في الاقتصادات الصاعدة، أو إنها غير مسبقة على الإطلاق، فقد كانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي، منها تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها المصارف المركزية

التوصيات

1. توسيع النشاطات الائتمانية الموجهة للاقتصاد الحقيقي باعتباره الركيزة الوحيدة لخلق الثروة بدلا من اقتصاد المضاربة.
2. تنشيط عمل القطاعات الإنتاجية المحلية الأخرى الصناعية والزراعية والسياحية وعدم الاعتماد على قطاع واحد مثل القطاع الاستخراجي لأنه معرض لصدمات وتقلبات في الأسعار وهذا الأمر يؤثر على الإيرادات المالية للبلد ومن ثم على معدلات الانفاق.
3. تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول للتصدي للآزمات المالية وإدارتها والعمل على إنشاء صناديق نقد إقليمية لمساعدة الدول في حال وقوع أزمات.
4. الاستمرار في تقديم الحوافز المالية سواء من طرف الحكومات أو المنظمات الاقتصادية، خاصة القطاعات الاقتصادية المتضررة كثيرا من الجائحة قصد استعادة عافيتها في أقرب وقت.
5. إعادة النظر في النظام المالي العالمي، مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والتقديرة الدولية.

المصادر

- أ.د محمد أحمد الافندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن 2020.

¹ Mahler et al. (2021) based on World Bank, Global Economic Prospects Data Bank, <https://databank.worldbank.org/source/global-economic-prospects>; World Bank, PovcalNet (dashboard), <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet>

-
- اتحاد المصارف العربية، سيناريوهات تأثير جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والعربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 473، 2020.
 - ادريان توبياس، الاستقرار النقدي والمالي اثناء تفشي فايروس كورونا، مقالات صندوق النقد الدولية، 2020.
 - حريد رامي، تأمين عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، مجلد 6، 2021.
 - حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2006.
 - حنان عيسى ملكوي، تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، نشرة الألكسو العلمية، 2020.
 - د. سمر كوكب الجميل، " التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات "، البار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.
 - د. فريد كورتل، "الازمة المالية وأثرها على الاقتصادات العربية " مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009.
 - د. يوسف أبو فار، إدارة الأزمات في المنظمات العامة والخاصة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
 - دغوش، منى، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
 - سوسن سالم الشيخ، إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، مصر، 2003.
 - صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة، 2021.
 - صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمية، الاعلاق العام الكبير، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2020.
 - صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020.
- https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_August_2020_v_1.pdf
- صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، 2020.
 - صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، 2020.
 - صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الخامس عشر، 2021.
 - صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار السادس عشر، 2022.
 - طبيب أسامة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي - الاثار والإجراءات، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، 2022.
 - عبد الرزاق سعيد، الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي، ط1، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.
 - عبد الكريم احمد قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2020.
 - عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، اريد، الاردن.
 - فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
 - فريد كورتل وكمال رزق، الازمة المالية: مفهومها، وأسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، الاردن، 2009.
-

-
- كمال رزق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن، 2009.
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، وقائع وفاق في المنطقة العربية، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2020.
 - محسن أحمد الحصري، إدارة الأزمات، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2003.
 - محمد زيدان ابراهيم ومحمد عبد المنعم زايد، الانعكاسات والاثار المحاسبية لازمة فايروس كورونا covid-19- رؤية تحليلية من منظور محاسبي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية الإدارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، 2020.
 - محمد زيدان وعبد الرزاق جبار، دور البنوك المركزية في معالجة الازمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الدولي الرابع الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الجزائر، 2009.
 - محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
 - ممدوح زيدان، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
 - يوجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، لبنان، 1975، ص: 126
 - Mahler et al. (2021) based on World Bank, Global Economic Prospects Data Bank, <https://databank.worldbank.org/source/global-economic-prospects>; World Bank, PovcalNet (dashboard), <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet>.
 - Al-Masoodi, H.A.; Al-Kawaz, S.M.; and Abbas, A.A., (2020), "Accounting Readings During the Time of Covid-19", **International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding**, V. 7, N. 5.
 - S.B. Fischer, R. (2020, *Explainer: What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak?* Retrieved 16 november 2020, from The Conversation: <https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-and-outbreak-133048>
 - Internatoinal Monetary Fund "IMF" World Economic Outlook "Financial Crises: Causes and Indicators.A Survey by the staff of the Internatoinal Monetary Fund" International Monetary Fund. Research Dept. Washington D.C.; IMF Publications.May 1998.
 - Filebes.p. Crisis lommuncication, lessons from 9\11, Harvard Business Review, December.
 - <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/11/blog030920-monetary-and-financial-stability-during-the-coronavirus-outbreak>
-